

تقديم

سمو رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)

البُنى المؤسسية في المضمار الشرعي والقانوني والسياسي في أطرها الوطنية والإقليمية والعالمية، وي طرح خطوطاً عريضة لرؤية إستراتيجية للبدائل الممكنة المنشودة لمستقبل الحرية والحكم في بلداننا العربية.

وتمثل الحرية، بمجالاتها وتجلياتها كافة، والسبل الكفيلة بتعزيزها وحمايتها بالحكم الصالح، واحداً من جملة الحوافز التي حدت بنا، منذ عقود مضت، إلى المبادرة بجهدا المتواضع للإسهام في الإصلاح في العالم العربي. وقد وضعنا نصب أعيننا مساندة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة في أوساط الفئات الأكثر احتياجاً في الدول النامية، ومنها البلدان العربية. وعملاً، وما نزال، على نطاق واسع لدعم هذه الفئات، خاصة النساء والأطفال، بالتعاون مع الهيئات الإنمائية الدولية والجمعيات الأهلية والجهات والأطراف المعنية بالتنمية البشرية. ونعتقد أنه أمكن إحداث تغيير نوعي على حياة عشرات الآلاف من الناس في الشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجاً، وأسهمت في حمايتهم من غائلة العوز، ووطأة المرض، وظلمة الجهل.

وحيث أن دعم الدراسات الجادة الرامية لتجسير التنمية واستقرار معوقاتنا ومحفزاتها هو من بين أهدافنا، فإن ظهور تقرير التنمية الإنسانية العربية في إصداره الثالث بنجاح هو مما نعدّه معززاً لتوجهنا الداعي لضرورة سد الفجوة في الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية. واستمرار هذا النهج هو تحد كبير يتطلب عزائم قوية وإرادة صلبة.

لهلما أكدنا من جانبنا في أكثر من موقف ومناسبة أن حقوق الإنسان مرتبطة بكرامته، وإذا لم تقترن الكرامة مع الحقوق، باتت المواطنة منقوصة. وكثيراً ما شددنا على أن الديمقراطية تراث إنساني، وألية مهمة للإصلاح، وأن الحوار الجدي لا ينطلق من دون إصلاح داخلي، سياسي واقتصادي واجتماعي، ومن دون ديمقراطية وانفتاح حضاري، وأن الحوار من الداخل، بأسلوب

إن الشغافية التي ندعو إليها ونتبناها جعلنا نعترف بالصراع الذي اعتل في داخلي حينما قبلنا الإسهام في تمويل صدور هذا التقرير، وهو ليس بأي حال صراعاً منشؤه شخصي، لأن مضمون التقرير ومحوره الرئيس (الحرية والحكم الصالح) هو في صلب القضايا التي كانت، وما زالت، منذ عقود عدة، تستحوذ على جُل الاهتمام على الصُعد الشخصية والمؤسسية والعامّة، بل كان الحراك الإيجابي الذي أحدثته التقريران الأول والثاني دافعاً قوياً لنسهم في إصدار التقرير الثالث، الذي يأتي ليعمق أصداء الحرية ومؤسسات الحكم التي لا بد منها، ويرسخ دلالاتها في مجتمعاتنا.

إنه بلا ريب صراع بين هذه القناعات الممتدة عبر الزمان وبين المواقف- سواء المضادة أو الحذرة- تجاه فحوى التقرير وتوجهاته العلمية والإحصائية الراصدة. إلا أن ما نتمناه ويتمنى كل مخلص أن يحسم هذا الصراع لصالح الشغافية والنقد الذاتي. فإذا كنا قد رفضنا الضغوط التي مورست لتعويق صدور هذا التقرير من هنا وهناك، فلا أقل من أن نحاذر الوقوع في خطأ مماثل، وكما قيل: "لا تته عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم". فعلى الرغم من أننا لا نتفق مع بعض ما جاء في هذا التقرير، ولنا رأي شخصي حوله، إلا أننا ندعم إصدار هذا التقرير من منطلق عدم مصادرة الرأي الآخر.

لقد خلص "تقرير التنمية الإنسانية العربية" الأول الشامل إلى تحديد المعالم لثلاثة نواقص جوهرية تعوق التنمية في البلدان العربية، في مجالات المعرفة، والحرية والحكم الصالح، وتمكين المرأة؛ وتعمق التقرير الثاني في دراسة أبعاد القضية الأولى وهي اكتساب المعرفة وإنتاجها ونشرها، ويأتي هذا التقرير الثالث في السياق العلمي نفسه متخذاً من تعزيز الحرية وضمائها بإقامة الحكم الصالح محوراً أساسياً للاستقصاء المتبصر الرصين. فهو يستعرض حال الحريات والحقوق في عالمنا العربي، ويتناول

إلى جهود التنمية البشرية وأهداف الألفية الثالثة تحديداً ليحقق ما تصبو إليه المجتمعات من طموحات بدءاً بوضع استراتيجيات قائمة على التحليل الدقيق للأوضاع، وموجهة بالعلم والمعرفة والحكم الصالح، من خلال دعم يتم عبر شراكة محلية وإقليمية ودولية. كما أن على العالم العربي أن يقبل على إصلاحات جسورة في الركائز الأساسية للدولة قائمة على الشفافية والمساءلة ووجود السياسات الصحيحة والسليمة.

إن الآمال تظل منعقدة لا ريب على قوى التغيير الأخذة بالتنامي والاندفاع الواثق إلى الأمام في حياتنا العربية، وعلى التيارات والمبادرات المستتيرة التي بدأت تتجلى في مجتمعاتنا المعاصرة، وفي صفوف المسؤولين والمصلحين في مؤسسات الحكم، والنشطين في أوساط المجتمع المدني على حد سواء.

عقلاني، يؤهل للحوار الخارجي بمصادقية. ويُقرّ واضعو هذا التقرير، وهم نخبة من المفكرين الأكفاء من مختلف أرجاء العالم العربي، بأن الخروج من دائرة الواقع الراهن القاتمة، وولوج أبواب الحرية والحكم الصالح بالوسائل السلمية، لا بد أن يتم عبر مسيرة طويلة ومضنية قد تستغرق بعض الوقت. بيد أن إرجاء الإصلاح المنشود أو إعاقته أو الاستعاضة عنه بلمسات تجميلية لا تمس جوهر القضايا الملحة ولا تستجيب للتحديات الجسيمة المطروحة، إنما سيمثل دعوة جديدة للقوى والمخططات الخارجية العاثمة في تحقيق المزيد من السيطرة على مقدرات البشر ومصائرهم في عالمنا العربي. لعل التقرير الحالي لا يختلف عن التقارير السابقة في إثارته النقاش بغية تطوير رؤى تنموية وإصلاحية، خاصة أن على العالم العربي الانضمام



طلال بن عبد العزيز
رئيس برنامج الخليج العربي
لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية
(أجفند)